تعريف الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولاً-تعريف علم الاقتصاد الصناعي: Industrial Economics

علم الاقتصاد الصناعي هو فرع من فروع علم الاقتصاد التطبيقي، شأنه في ذلك شأن العلوم الاقتصادية التطبيقية، كالاقتصاد الزراعي والتجارة الدولية والمالية العامة، ويمثل تطبيقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، فهو يستعين بمختلف الأدوات والمفاهيم وأساليب التحليل الاقتصادي في دراسة وتحليل الظواهر والعمليات الاقتصادية التي تجرى ضمن إطار القطاع الصناعي بمختلف فروعه ومستوياته وأنماطه، من أجل استنباط الحلول والقوانين الخاصة التي تحكم حركتها وتطورها وتقديم الحلول والمعالجات لمختلف المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي والفروع الصناعية والمنشآت الصناعية

وتركز دراسة الاقتصاد الصناعي في الدول المتقدمة على دراسة سلوك المؤسسات في ما يخص الإنتاج والبيع وتحليل هيكل السوق، لفهم آليات المنافسة ودرجة التركز والتنوع والتكامل الصناعي والاعتماد المتبادل بين المنشآت، وبناء على ذلك ، يمكن تعريف الاقتصاد الصناعي علي أنه "العلم الذي يهتم بتحليل الصناعات والأسواق، وبسلوك المنشآت العاملة في تلك الأسواق، وبأسلوب أكثر تحديدا فأنه يتعامل مع الاعتماد المتبادل بين المنشآت والعلاقات الموجودة بينها في ظل ظروف السوق، وسلوك المنشأة والأداء الاقتصادي .

أما في الدول النامية ، فأن تخلف مستوى التصنيع وتنوع المشكلات على مستوى القطاع والفروع والمنشآت ، فضلا عن الى تدخل الدولة من خلال فرض السياسات والاستراتيجيات والانماط الهادفة الى النهوض بقطاع الصناعة يجعل دراسة الاقتصاد الصناعي أكثر تنوعا وشمولا ، فهي لا تقتصر على دراسة سلوك المؤسسات الصناعية بل تمتد لتشمل عدد من الحقول أهمها:

1-اقتصاديات القطاع الصناعي:

يهتم هذا الحقل بدراسة المشكلات الاقتصادية على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة، كمشكلات إنتاجية العمل واستخدام القوى العاملة وكلف المنتجات الصناعية وأسعارها، ومراقبة التطورات في معدلات نمو الإنتاج الصناعي ودراسة طبيعة واتجاهات الاستثمار

أ.م.محمد عبد العزيز

الصناعي ونسب استغلال الطاقات الإنتاجية في القطاع والمشاكل ألأخرى ذات الطابع القطاعي العام، دون أن يهتم بدراسة المشاكل الجزئية الخاصة بالفروع والأنشطة والمشاريع الصناعية.

2-اقتصاديات الفروع الصناعية:

يهتم هذا الحقل بدراسة المشكلات التي تواجه الفروع الصناعية كمشكلة الإنتاج والتسعير والاستثمارات الصناعية وتكاليف الإنتاج، وظهر هذا الحقل كنتيجة للاختلاف في طبيعة المشاكل التي تواجه كل فرع من فروع الصناعة، فالمشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية تختلف عن المشاكل التي تواجه الصناعات الكيميائية أو الصناعات الهندسية وهكذا .وشهدت الدراسات المتعلقة بالفروع الصناعية تطورا سريعا وعلى نطاق واسع كنتيجة للتطور الذي شهده القطاع الصناعي باتجاه التخصص وبروز المشكلات ال المتميزة التي تواجه الفروع الصناعية المختلفة

3-اقتصاديات المشروع الصناعي (المنشأة الصناعية):

يركز هذا الحقل على معالجة المشاكل النظرية والعملية التي تواجه الصناعات الصناعي، كأصغر وحدة إنتاجية يمكن تخطيطها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الأخرى، وبصرف النظر عن خصائص كل فرع من فروع الصناعة، وبخاصة تلك المشكلات المتعلقة ب الإنتاج في المشاريع الصناعية، كمشكله التجهيز بالمواد الأولية ومشكله التسويق والتمويل، ونسب استغلال الطاقات الإنتاجية، وعمليات تطوير نوعية المنتجات والكفاءة الاقتصادية والتكنيكية والتنظيمية للمشروع الصناعي.

منهج التحليل الاقتصادي في الاقتصاد الصناعي:

تعددت مقاربات التحليل للاقتصاد الصناعي بتعدد الرؤى غير أن المنطلق يبقى واحداً، حيث انطلقت كل التحليلات من عدم فاعلية المنافسة التامة وفاعلية الاحتكار في قطاع الصناعة، وقد شهدت النظرية الاقتصادية عدة تطورات قبل الوصول الى هذه النتيجة ومن ابرز تلك التطورات في التحليل الاقتصادي:

أ.ج. محمد عماد عبد العزيز

1- التحليل المستند على النظرية الاقتصادية الجزئية

كان التيار التحليل الاقتصادي السائد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يستند على النظرية النيوكلاسيكية للسوق التي أخضعت تحليل الاقتصاد الصناعي للنظرية الاقتصادية الجزئية، التي تقوم على افتراض "أن المنافسة الكاملة تسمح بالحصول على توازن متزامن في آن واحد لثلاث أسواق هي سوق السلع والخدمات، وسوق العمل ،وسوق رأس المال ، لكن في المقابل هناك هياكل سوقية احتكارية لتوضيح ذلك بذل الاقتصاديون الصناعيون الكثير من الجهود لدراسة الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها السوق، بل وكيف تتصرف في الواقع، لأن الفرضيات المذكورة من الصعب تحقيقها عمليا، و حاول بناء فرضيات جديدة تعكس الواقع الاقتصادي على نحو أفضل .

2-التيار الناجم عن أعمال مارشال

يعد ألفريد مارشال كأب للاقتصاد الصناعي، بدأت كتاباته في نفس الفترة التي بدأت الصـــناعة الحديثة تتأسس في إنجلترا عام 1879، ألف مع زوجته كتابا اسمه الاقتصاد الصناعي. تعرض فيه لتحليل سلوك المؤسسة الصناعية و شرح تطور هياكل الأسواق في الأمد البعيد ،و في كتابه مبادئ الاقتصاد سنة1890،نفى مارشال حصول قانون تناقص الغلة -الـذي تحدث عنه "ريكـاردو" في الزراعة- في المجال الصناعي و برر أفضـلية سيطرة مؤسسـات على أخرى، عن طريق قانون الغلة المتزايدة غير المحدودة، الذي يمكن فهمه من خلال الوفورات الداخلية والخارجية، و الوصول بهيكل الصناعة أخيرا إلى حالة الاحتـكار، وبذلك صاغ مارشال نظرية الاحتكار ، التي نصت على أن المؤسسة الاحتكارية تلبي الطلب للحصول على ربح و استغلال القوة السوقية أكثر من الوضعية التنافسية، المتطرفين من سوق المنافسة التامة و الاحتكار المطلق غير فعالة في وصف تنوع السلوك التنافسي للمؤسسات في ظل تمايز المنتجات، الإغراق ،الإعلانات، لنهج الجديد المعارض للتحليل النيوكلاسيكي أتى لاختصار الهياكل السوقية المتنوعة في الحالات الوسطية للسوق.

3- تيار المدرسة النمساوية

هذا التيار له طابع قطاعي، طور نظرة أكثر ديناميكية ،فبالنسبة ل: Shumpeter والاقتصاديين النمساويين ،المحتكر يحصل على أرباح مرتفعة ، نتيجة للجهود المستمرة في تطوير البحوث، او عن طريق الحماية خصوصية المنتج، غير أن هذا الربح يمكن أن يدوم

أ.م. محمد عماد عبد العزيز

فترة قصيرة ،والواقع أن وجود ربح فوق العادي يؤدي بالشركات الأخرى إلى التقليد ،مما يؤدي إلى نقص في الأرباح الاحتكارية.

من رواد المدرسة النمساوية فون ميس و فون هايك ـ حسبهم ـ الربح ليس مؤشرا لإمكانية وجود قوة احتكارية، بل هو سمة مكملة للتنافس، و يعارضان بشدة التدخل الحكومي في الصناعة إلا في حالات محدودة.

ويرى هذا التيار ان اهتمام الاقتصاد الصناعي لا ينحصر في إطار معالجة المشاكل عند تلك المستويات المختلفة، وإنما يتعدى ذلك إلى دراسة علاقات التأثير المتبادل بين هذه المستويات المختلفة. ومحاولة تحديد مستويات الترابط العضوي فيما بينها، لجعل التطور الذي يحصل على مستوى المشاريع والفروع يخدم التطور في القطاع الصناعي ككل.الى منهج التحليل القطاعي، وهو أسلوب تحليل محدث، اقترحه ستيوارت هولاند **Stuart Holland** في عام **1975**، بوصفه أسلوب تحليل يظهر خصوصية تحليل أوضاع المجموعات الصناعية الكبرى التي تشكل محور اهتمام التحليل الاقتصادي الكلي والكينزي، وتسيطر أيضاً على التحليل الاقتصادي الجزئي الكلاسيكي الجديد. وهكذا يمكن وصف التحليل الاقتصادي القطاعي، بأنه أسلوب تحليل وسطي بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي.

يستعين بكل من أدوات التحليل الكلي والتحليل الجزئي لدراسة المشكلات على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة ، ويتعامل مع هذين المستويين باعتبارها مستويات متداخلة مع بعضها البعض ،ويكون محور اهتمامه أحد قطاعات الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) أو فرع من النشاط القطاعي (الصحة، التعليم، النقل، صناعة الصلب أو الصناعة الكيميائية وغيرها، بدأ التحليل الاقتصادي القطاعي يسهم إسهاماً متزايداً في العلوم الاقتصادية، وصارت عناوين مثل اقتصاد الصناعة، اقتصاد الزراعة، اقتصاد الخدمات أو اقتصاد النقل، الصحة، النقابات، الأحزاب وغير ذلك. تتصدر قائمة الكتب الاقتصادية المنشور

أ.د. محمد عماد عبد الحسين